وقد بسطنا الكلام على فساد هذه الحجة في غير هذا الموضع بسطا تاما وبينا
ان عامة ما فيها وفي امثالها من المقدمات انما هي الفاظ باسمها مشتبهة قد اشتملت من
الفاظ مجملة متشابهة تشتمل على حق وباطل كما قال الامام احمد في هؤلاء انهم يتكلمون
بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فان لفظ التركيب
المعروف في اللغة هم يريدون لذلك وكذلك لفظ الجزء والافتقار والغير وانما
يعنون بلفظ التركيب معان اصطلحوا على تسميتها تركيبا وهي ثبوت الصفات
والمقادير فالاول كقولهم الانسان مركب من الحيوان والناطق والانسانية
مركبة من الحيوانية والناطقية ومعلوم ان الحيوان والناطق صفتان للانسان
والصفة لا توجد بدون الموصوف واما تسمية الحيوان والناطق غيرين للانسان
فتسمية اصطلاحية ايضا واما قولهم ان المركب مفتقر الى جزئه فتسمية هذا افتقارا
ايضا لفظ اصطلاحي وانما هو ملازم فان هذا الموصوف لا يوجد بدون وصفه
فهو وهما متلازمان ليس هناك شيء ثابت غير الحيوان والناطق حتى يوصف بانه
مفتقر الى الحيوان والناطق بل المقصود ان حقيقة الانسان مستلزمة لان يكون
حيوانا ناطقا وقولهم ان اجزاءه غيره فهو اصطلاح طائفة فان للناس في لفظ الغير
اصطلاحين مشهورين احدهما اصطلاح المعتزلة والكرامية ونحوهم ممن يقول
الصفة غير الموصوف وهؤلاء فيهم من ينفي الصفات كالمعتزلة ومنهم من يثبتها
كالكرامية وهم يقولون ان الغيرين هما الشيئان او هما ما جاز العلم باحدهما
دون الآخر والثاني اصطلاح اكثر الصفاتية من الاشعرية وغيرهم ان
الغيرين ما جاز مفارقة احدهما الآخر ولهذا يقولون ان الصفات لا هي الموصوف
ولا هي غيره وكذا الاجزاء الجملة كالواحد من العشرة واليد من الانسان قد
يقولون نحو ذلك والاولون يقولون الصفة غير الموصوف واما حذاق
الصفاتية من الكلابية وغيرهم فهم على منهاج الائمة كما ذكره الامام احمد
في الرد على الجهمية لما سألوه عن القرآن اهو الله ام غير الله لا يقولون
الصفة لا هي الموصوف ولا هي غيره بل لا يقولون الصفة هي الموصوف
ولا يقولون ما هي غيره فيمتنعون عن اطلاقهما ولا ينفون الاطلاقين

او بوجوديه زمانا او مكانا
ومن هؤلاء من يقول
ما جاز مفارقته احدهما
الآخر

وهذا سديد فان لفظ الغير لما كان فيه اجمال لم يطلق نفيه حتى يتبين
المراد فان اريد بانه غير مباين له فليس هو غيره وان اريد انه ليس هو
اياه او انه يمكن العلم به دونه فنعم هو غيره واذا فصل المقال زال الاشكال
فاذا قيل ان الصفة او الجزء غير باحد الاصطلاحين كان باطلا واذا قيل انها
غيره بالاصطلاح الآخر لم يمتنع ان يكون لازما للموصوف وحينئذ فكون
الموصوف مستلزما الصفة لا توجب ان يكون مفتقرا الى حقيقة مستغنية عنه
كافتقار الممكنات الى واجب الوجود والذي علم بصريح العقل ان ما كان
واجب الوجود بذاته لا تكون حقيقته مفتقرة الى حقيقة اخرى مباينة
لذاته لان ذلك يمنع ان يكون واجبا بذاته ولذلك انحصرت قسمة
الموجود الى واجب بذاته وممكن بذاته وكان الاعتراف بالموجود الواجب
امرا ضروريا لا يمكن دفعه وليس من الاعتراف به اعتراف بصانع العالم
بل فرعون وامثاله ممن ينكر الخالق تعالى لا يدفع وجود موجود واجب الوجود
وانما الشأن في تعيينه فقد يقربه ويزعم انه العالم كما هي حقيقة قول
هؤلاء ولهذا لما كان متكلمة الصفاتية اقرب الى الحق الذي جاءت به
الرسل كان الغالب على عباراتهم لفظ الصانع فانه يشبه بلفظ الرب والخالق
ونحو ذلك مما كثر لفظه في الكتاب والسنة ولما كان الاقرب الى الحق بعدهم
المعتزلة كان الغالب على كلامهم لفظ قديم فيقولون القديم والمحدث لانهم
اثبتوه بناء على حدوث الاجسام والمحدث لا بد له من محدث واما هؤلاء
المتفلسفة فلما كانوا ابعد عن طريقة الرسل كان الغالب على كلامهم واجب
الوجود ولا ريب ان تقرير ذلك يسهل فان الوجود امر محسوس مشهود
والموجود اما ان يكون من حيث ذاته قابلا للعدم واما ان لا يكون والثاني
هو الواجب والاول اذا كان موجودا فقد يمكن الوجود والعدم وحينئذ
فيمتنع ان يكون وجوده من ذاته فانها لا تختص بوجود ولا عدم بل
التحقيق انه ليس له بدون وجوده ذات يحكم عليها الا ما يقدر في الذهن
ومتى قدر وجود ليس وجوده من ذاته تعين ان يكون وجوده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)